اقتصاد

فوق الطاولة

عائدات استثمار التمويل

عامر إلياس شهدا

في زاوية سابقه بـ«الوطن» بتاريخ ٣ / ٢ / ٢٠٢٠سألنا السؤال التالي:
هل جرت دراسة لربط التمويل بالتصدير، أي بقدر ما يحققه الصناعي المصدر من موارد قطع يمكن تمويله بالقطع لاستيراد المواد الأولية واستيراد مواد أخرى، مع زيادة هامش معين على ما يحققه التصدير من قطع؟
وكان رد مصرف سوري المركزي أن أصدر القرار رقم ٢٦١ / ل إ تاريخ ٩ / ٢ / ٢٠٢٠ والمتضمن السماح لمن يرغب من المصدرين ببيع القطع الأجنبي الناجم عن التصدير وفق السعر التفضيلي مضافاً إليه حوافز دعم تصدير مقدارها ١٥ بالمئة، إضافة إلى منح المصدر الذي قام ببيع القطع الأجنبي الناجم عن التصدير إلى المصرف المركزي الأولوية في تمويل مستورداته وبما يعادل ضعفي قيمة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير والذي قام ببيعه إلى المصرف المركزي بما لا يتعارض مع أحكام تمويل المستوردات.
أي إنه لا يوجد ما يلزم المصدر بإعادة قطع التصدير سوى لبيعه بـ٨٠٥ ليرات سورية، أي إن المركزي سيمول المواد الأولية لتنتج المصانع مواد تستهلك في أسواق خارجية، ويقر المركزي أنه سيمول ضعف المبلغ الذي يباع من موارد التصدير للمركزي، أي من يقوم بتصدير منتجات بمبلغ مليون دولار ويبيعه للمركزي بسعر ٨٠٥ ليرات، يقوم المركزي بتمويل المصدر بمبلغ ٢ مليون دولار بسعر ٧٠٨ ليرات، أي كل صفقة تصديرية بمليون دولار قد يربح المصدر منها مبلغاً مرتفعاً، هذا يضعنا أمام تساؤلات عدة أهمها.
ما الإجراءات الرقابية التي ستفرض على المنتجات المصدرة من حيث الكمية والنوعية والسعر؟
ما الضوابط التي ستحول دون العودة إلى التصدير الوهمي وتهريب الليرة السورية؟
ما الموارد التي ستغطي تمويل المستوردات؟
هل عدم إلزام المصدر ببيع جزء من قيم صادراته إجراء صحيح؟ وما النتيجة المنتظرة من عدم اتخاذ هذا الإجراء؟ مع الإشارة إلى أن القوة الشرائية لليرة السورية بدأت بالانحدار من تاريخ إلغاء تنظيم تعهدات إعادة القطع، ونطالب بمراجعة التاريخ.
ما الضوابط التي وضعت لضبط كمية الإنتاج بما يتناسب مع كمية المواد الأولية المستوردة؟
في الواقع واستناداً للقرار نحن أمام متوالية عددية ما روابطها التي سترفدها بالزيادة المتتالية؟
نقترح عليكم : أن تدرسوا تخفيض سعر دولار التمويل بمقدار ١٥ بالمئة وربطه بحجم التصدير بهذه الحالة نخلق عوامل ضبط أكبر، ومن ثم نخلق عوامل لتخفيض الأسعار، ونمنع اللجوء لممارسة التصدير الوهمي وتهريب الليرة السورية لسداد قيمة التحويل، ونعتقد بهذه الحالة أننا نستطيع خلق حالة من الرقابة على الكتلة النقدية المتداولة.
أمام هكذا قرار أليس من المهم أن ترفق إجازة الاستيراد ببيان سعر المادة الحقيقي في الأسواق العالمية، إضافة إلى تحديد السعر التصديري للمنتج المعد للتصدير باعتماد سعر وسطي، وذلك لمنع تهريب القطع للخارج بغطاء التصدير والاستيراد.
ما نعيشه اليوم من كثافة قرارات، لا نجد فيها تلك الجدوى التي تحقق المصلحة العامة، وإنما مصالح مجموعة محددة من الأشخاص، هم أنفسهم من تعاظمت رؤوس أموالهم على حساب خزينة الدولة إن كان من القروض التي حصلوا عليها في الأعوام ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٤ لم يسددوها مراهنين على ما راهن عليه أعداء سورية، ففرق سعر الدولار أثراهم، وبالأخص قرار التسوية في عام ٢٠١٨ الذي قضى بدفع ٣١ ليرة سورية فرق سعر الدولار الذي حصلوا عليه بموجب هوية وفاتورة، وتلا ذلك التهرب الضريبي الذي أنهك خزينة الدولة، ثم قاموا بفرض سعر دولار عقودهم عندما تقرر دفعها بالسوري، وكانت الكارثة في رفع وتيرة المضاربة على الليرة السورية، وبعدها أفرغوا القرار ١٦٠٢ لعام ٢٠١٧ الخاص باستقبال وضوابط الحوالات الخارجية، ثم تم العمل على إلغاء القرارين ٥٢ و٢٨ الخاصين بضبط الكتلة النقدية وعمليات التسليف وتم تمرير تسليفات لأشخاص محددين بمليارات الليرات السورية، حتى بات المواطن يشعر أن المصرف المركزي عبارة عن شركة مساهمة تعمل لمصلحة كبار المساهمين فيها، فهناك قرارات ساعدت كثيراً على نقل قوة المال من يد القطاع العام إلى يد الخاص حتى وصلوا لمرحلة فرض الشروط بلهجة التهديد بإيقاف أعمالهم واستيراداتهم، كم كنا نتمنى أن يظهروا لنا ما قدموه للوطن والمواطن غير تنامي ثرواتهم على حساب لقمة الشعب وخزينة الدولة.
إن ما صدر من قرارات تعتبر تنازلات عن دور الحكومة المنوط بها، تتطلب وضع إجراءات رقابية على الكتلة النقدية بالسوري وبالدولار قبل الوقوع بالمحظور والذي يكلف الكثير لإصلاحه، فالابتعاد عن شعبية القرار سيؤدي إلى نتائج وخيمة.

١٥ مليوناً بدلاً من ٥ ملايين للشراء و٤ ملايين بدلاً من مليونين للترميم

«المركزي» يوافق على رفع سقوف القروض السكنية

مدير العقاري لـ«الوطن»: سيتم اختبار السوق.. وممكن رفعها مجدداً

عبد الهادي شباط

وافق مصرف سورية المركزي على مقترح رفع سقوف القروض السكنية التي يمنحها المصرف العقاري، وذلك بعد أكثر من عامين من المراسلات والمذكرات التي سطرها المصرف العقاري للمصرف المركزي بشأن تعديل ورفع القروض السكنية لديه.
وأصبح سقف القرض السكني (شراء) ١٥ مليون ليرة بدلاً من ٥ ملايين ليرة، والقرض السكني (ترميم) ٤ ملايين ليرة بدلاً من ٢ مليون ليرة.
وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير عام المصرف العقاري مدين علي أنه سيتم إنجاز تعليمات تنفيذية بخصوص هذا القرار وتعميم السقوف الجديد للقروض السكنية على فروع المصرف خلال الأسبوع القادم ليتم المباشرة والعمل بها حسب التعليمات الناظمة والتي يجري إنجازها في المصرف.
واعتبر أن هذا القرار له أهمية كبيرة لجهة تمكين شريحة واسعة من المواطنين من الاستفادة من هذه القروض لتمويل احتياجاتهم للسكن من الشراء أو الترميم أو تنفيذ أعمال الإكساء.
وأكد أن هذه القروض متاحة لكل المواطنين وسيتم العمل على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول عليها، وخاصة أن الظروف العامة التي رافقت سنوات الحرب على سورية ضاعفت الحاجة لدى الكثير من المواطنين لسكن جديد أو ترميم منازلهم السابقة.
وحول مدى كفاية سقف قرض ١٥ مليون ليرة لشراء مسكن في ظل الأسعار الحالية بين المدير العام أن هذا التعديل مهم وسيتم بعد تنفيذه اختبار حاجة السوق ومدى تلبية هذا السقف لحاجة المواطن، وبناءً عليه ستتم إعادة النظر وبحث جدوى هذه السقوف للقروض السكنية ورفع سقوف هذه القروض مجدداً في حال كانت هناك حاجة ومطالب من قبل الراغبين في الحصول على تمويل الشراء وترميم منازلهم.
كما بين أنه سيتم ملاحظة أثر هذه السقوف والتمويلات الجديدة في السوق العقارية وحركة الطلب والعرض والأسعار على أن يتم توجيهها بما يحقق مصلحة المواطن، وخاصة شريحة أصحاب الدخل المحدود، الذين هم بحاجة ماسة للسكن، منوهاً بأن الضمانات العقارية للتمويل ستكون هي الأساس في منح القرض، إضافة للكفالات المعمول بها وفق نظام عمل المصرف مع بحث عمل التسهيلات الممكنة من قبل المصرف بما يخدم ويسهل على المواطن الحصول على القرض السكني.
وأكد أن هناك خطة شاملة لدى المصرف العقاري لتطوير خدماته وتبسيط إجراءات الحصول على التسهيلات الإنمائية والقروض عبر فروعه، إذ يتم العمل على دعم المنظومة التقنية وتطوير برامج العمل على التوازي مع خطة واسعة لتدريب العاملين وزيادة خبراتهم ومهارات العمل لديهم لتنفيذ الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها المصرف، حيث يتجه للتوسع في الخدمات والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع السوري.

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»:

مشروع قانون الاستثمار الجديد تحت القبة نهاية شباط الجاري

علي نزار الآغا

توقّع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل انتقال مشروع قانون الاستثمار الجديد لمناقشته تحت قبة مجلس الشعب نهاية الجاري (شباط) في حال استمرت وتيرة مناقشته في لجنة الشؤون الاقتصادية كما هي حالياً.
وكشف في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تمت مناقشة نصف مواد مشروع القانون على مدار ثلاث جلسات في لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الشعب، إذ يضم المشروع نحو ٥٢ مادة، واصفاً النقاشات بالموضوعية والمفيدة، ويتم التوافق على النقاط التي يتم النقاش حولها، وخاصة أن أعضاء اللجنة من خلفيات صناعية وتجارية واقتصادية وقانونية، ومنهم ممارسون للاستثمار، وبالتالي لديهم باع طويل في التعامل مع قوانين الاستثمار المختلفة، منوهاً بأن «اللجنة على ما يبدو درست مشروع القانون بشكل جيد وتفصيلي، لذا فإن النقاشات منطقية وإيجابية ونتوافق عليها نحو الأفضل، لتحسين واقع الاستثمار ومنع التشتت في القوانين وحصر العملية الاستثمارية بقانون واحد لكل مجالات وقطاعات العمل، من دون أي استثناءات».
وشدد الوزير على أن لا مزايا مجانية في مشروع القانون، فكل الامتيازات التي منحت فيه كانت وفق اعتبارات اقتصادية بحتة، مبيناً أن ما يميز هذا المشروع، أن يلغي التشتت في قوانين وتشريعات الاستثمار، ويحصرها بقانون واحد لجميع القطاعات، وبالتالي يلغي التشريعات الخاصة بالاستثمار في بعض القطاعات كالكهرباء مثلاً، كما أنه قدم امتيازات وفق معايير محددة بدقة، إذ منح امتيازات إضافية للمشاريع التي تنتج سلعاً تصديرية، وأخرى لمن ينتج باستخدام مكونات محلية بشكل أكبر، ولمن يحقق قيمة مضافة محلية أعلى، ولمن يشغل يداً عاملة أكثر.
وأكد الوزير أن هذا المشروع يتضمن تبسيطاً غير مسبوق في الإجراءات، مقارنة ببقية القوانين والتشريعات، لكونه يحدد مدّداً زمنية بشكل دقيق، وينبغي الالتزام بها من قبل الجهات المعنية، تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة، إضافة لتضمنه ما يسمى «إجازة الاستيراد» التي تتضمن الموافقة على الاستثمار، وذلك لحماية المستثمر، واستبدال النافذة الواحدة بمركز خدمة المستثمرين في هيئة الاستثمار مع تفويضات كبيرة لتسهيل عملية الترخيص وكل ما يتعلق بالاستثمار أمام المستثمرين، ضمن فترة محددة زمنياً بدقة.
وكتب رئيس اللجنة ورجل الأعمال فارس الشهابي على صفحته عبر «فيسبوك» أمس: «مناقشة مشروع القانون الجديد للاستثمار بمشاركة كل من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل والسيدة رانيا الأحمد معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.. لن نقبل إلا أن يكون هذا القانون عصرياً ومتطوراً والأفضل في المنطقة من حيث تفضيله للاستثمار في الإنتاج الوطني».

مولوي لـ«الوطن»: اتفقنا على معالجة الإنفاق الاستهلاكي والاستعلام الضريبي

وزير المالية لـ«الصناعيين»: نعالج مطالبكم وإنهاء التراكمات الضريبية السابقة هذا العام

هناء غانم

طمأن وزير المالية مأمون حمدان الصناعيين بأن الوزارة تعمل على تطوير النظام الضريبي، وإنهاء التراكمات الضريبية السابقة كافة هذا العام، داعياً إلى الاستفادة من القوانين والمراسيم والقرارات فيما يتعلق بالإعفاءات التي منحتها الحكومة للصناعيين.
وأكد خلال اجتماعه مساء أمس الأول مع أعضاء غرفة صناعة دمشق وريفها أن المطالب التي تقدم بها اتحاد غرف الصناعة يتم العمل على معالجتها، مشدداً ضرورة أن يكون المكلف ملتزماً بالقوانين الضريبية وبالمواعيد والمهل القانونية المحددة، وبالشروط وبالدفاتر المحاسبية الدقيقة والسليمة لتقبله الإدارة الضريبية.
وصرح عضو مجلس إدارة الغرفة صناعة دمشق وريفها أيمن مولوي لـ«الوطن» بأنه كان هناك تجاوباً من وزارة المالية للعديد من القضايا المطروحة للنقاش، معتبراً أن الاجتماع نوعي لتحسين الوضع الضريبي والمعاملات بالنسبة للصناعيين، والأهم لإعفاء الصناعيين في المناطق المتضررة من الضرائب خلال الفترة السابقة.
وكشف عن الاتفاق على معالجة موضوع الإنفاق الاستهلاكي والاستعلام الضريبي، وتشجيع الشركات العائلية بالتحول إلى شركات مساهمة، ومعالجة القروض المتعثرة والترخيص الإداري للمنشآت خارج التجمعات الصناعية.
وحصلت «الوطن» على نسخة من المذكرة التي تقدم بها اتحاد غرف الصناعة إلى وزير المالية لمعالجة مشكلات الصناعيين، أولها إيجاد تشريع ضريبي خاص بالمناطق المتضررة ومنحها الإعفاءات اللازمة للمساهمة في إعادة إقلاعها، وتقسيط الضرائب من دون فوائد وغرامات بالنسبة للمنشآت في المناطق المتضررة.
ومن المطالب إعفاء المكلفين عن عام ٢٠١٦ وما بعد من غرامات التأخير، علماً بأنه تم تكليفهم في عام ٢٠١٩، إضافة إلى معالجة الثغرات الموجودة في المرسوم /١١/ الخاص بالإنفاق الاستهلاكي، بحيث يتم فرض الإنفاق على المواد الأولية عند الاستيراد والقيمة المضافة يتحملها المستهلك وليس المصنع.
وتضمنت آلية عمل لجان الاستعلام الضريبي بحيث لا يكون رقم العمل هو المعيار الأساسي في تحديد الوعاء الضريبي، وإعطاء فرصة للمنشآت التي عادت إلى العمل بعد الترميم مهلة خمس سنوات قبل تكليفها وذلك لتأمين نفقات البناء ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى إلغاء نظام الضرائب النوعية واستبداله بالضريبة العامة الموحد، وإعادة دراسة النسب الضريبية بما يتناسب مع ارتفاع الكلفة، وتخفيض نسبة الشرائح الضريبية للأرباح الصافية، وإيجاد نظام ضريبي شامل مؤتمت على مستوى البلد، يبعد الموظف عن المكلف لكي يتم منع الفساد والخطأ البشري.
إضافة إلى تشجيع الشركات الخاصة والعائلية بالتحول إلى شركات أموال وشركات مساهمة بأنواعها، وإيجاد آلية مناسبة لاحتساب شهرة المحل في عملية التقييم، وعلى النظام الضريبي الجديد أن يوجد مزايا ضريبية، وتسهيل عملية التحويل، وإعادة التقييم للأصول الثابتة ما يساعد على التقليل من اقتصاد الظل، الذي يشكل ٥٠ بالمئة من الاقتصاد الوطني هو بالمجمل متهرب ضريبياً.
وتضمنت مطالب الصناعيين الإسراع بطرح القانون الجديد لتسوية القروض المتعثرة واعتماد أصل الدين، وحصر الحجوزات الاحتياطية والتنفيذية بحجم الدين، وتحمل المصارف المقرضة نصف المخاطر الناتجة عن الإرهاب، وقبول قصر الحجز الاحتياطي للقروض المتعثرة بما يضمن حق الدولة والسماح للصناعي بالتصرف بجزء من ممتلكاته ليتمكن من تسديد القروض المترتبة على المنشأة وتمويل إعادة الإنتاج.
إضافة لتثبيت المنشآت القائمة في التجمعات الصناعية خارج المدن ومنحها التراخيص الدائمة، والاستمرار بحملة مكافحة التهريب عبر المعابر بالدرجة الأولى، والإسراع بأتمتة الإدارة الضريبية على أن تكون نسب الأرباح المفروضة على المكلفين نسب مقبولة تحقق العدالة الضريبية، وعلى ألا تكون تقديرية ومجحفة، مع ضرورة منع استيراد كل الأقمشة النسيجية التي تصنّع محلياً.

> قبول قصر الحجز الاحتياطي للقروض المتعثرة وتحمل المصارف المقرضة نصف المخاطر الناتجة عن الإرهاب

دياب لـ«الوطن»: تسيير باصات الطاقة الشمسية هذا العام وبنيتها التحتية جاهزة

في «الأربعاء التجاري»: حديث عن عملية تزوير في هيئة الاستثمار.. والمدير لم يعلق عليه

حسن العبودي

كشف مدير هيئة الاستثمار مدين دياب لـ«الوطن» عن الانتهاء من تجهيز البنى التحتية الخاصة بمشروع الباصات العاملة على الطاقة الشمسية، متوقعاً تسيير الباصات وتفعيل خطوطها خلال العام الجاري (٢٠٢٠).
وأشار إلى توجه أغلب الاستثمارات نحو الطاقة البديلة حالياً، وخاصة أنه تم الانتهاء من تنفيذ خمسة مشاريع متخصصة في الطاقة الشمسية في محافظة طرطوس مؤخراً، منوهاً بوجود تسهيلات للمستثمرين من ناحية تقديم مقاسم مجهزة بالبنى التحتية الكاملة في المناطق الصناعية مع وجود تخفيضات ضريبة قد تصل إلى ١٤بالمئة، داعياً إلى تركيز الاهتمام من القطاعين العام والخاص على أهم قطاعين في البلد وهما قطاعا الزراعة والصناعة، ودعمهما بمشاريع الطاقة الكهربائية، لتخفيف الكلف عن المزارع والصناعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
جاء ذلك على هامش ندوة الأربعاء التجاري التي أقامتها غرفة تجارة دمشق أمس بهدف تسليط الضوء على مناخ الاستثمار في البلد في ظل مرحلة إعادة الإعمار، حيث تحدث دياب عن التشريعات الاستثمارية، مؤكداً أنها في تطور مستمر لتتوافق مع الظروف الحالية من مرونة وتشجيعات للمستثمرين وطمأنتهم لتعزيز الثقة لديهم، وذلك من أجل جذب استثمارات نوعية.
وكشف دياب عن وجود مباحثات بين الهيئة والوزارات بهدف تطوير التشريعات، وإصدار كتيب يوضح للمستثمر المطلوب منه قبل البدء بالاستثمار لتشكل مرجعية واحدة كاملة، لافتاً إلى أن الهيئة تسعى إلى إيجاد منصب كاتب بالعدل ضمنها بهدف توفير الجهد والوقت على المستثمر.
وأكد مستشار محافظ القنيطرة محمد خنيفس أنه تم تشكيل مجلس استثمار استشاري في المحافظة، لكنه لم يتمكن من اتخاذ أي قرارات، بسبب المركزية، وبالتالي لم يستطع أن يقوم بتشجيع الاستثمار، مشيراً إلى أنه يجب السماح للمستثمر السوري بشراء الأراضي من الحكومة بدلاً من استئجارها.
وركز الحضور على سلبية بعض القرارات الموجودة التي أسهمت بهروب المستثمرين السوريين، على حين أكدت المهندسة ليزا عاصي (من الحضور) أن البلد يفتقر إلى قواعد البيانات والإحصائيات الدقيقة والسليمة، لكون غيابها يشكل أحد العوائق التي تواجه الاستثمار منذ زمن طويل، كاشفة عند وجود عملية تزوير في بيانات المستثمرين المقدمة في النافذة الواحدة التي طرحتها هيئة الاستثمار، موضحة أنها قدمت شكوى ولاحقتها لكنها لم تعط نتيجة، وتم التبرير من المدير المختص بأنها «خربطة حاسب»، على حين لم يرد على ذلك مدير الهيئة، لا بالنفي، ولا بالتأكيد أو التفسير أو المتابعة.
من جانبه بين الباحث محمد سعيد الحلبي أنه خلال العقود الثلاثة الماضية كان الاستثمار رهناً بالحكومة، مبيناً أن المناخ الاستثماري في سورية ذو أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية، فإما أن تشجع هذه العوامل الاستثمار وإما ألا تشجعه، والمطلوب حالياً تنقية البيئة الاستثمارية من الفساد والاستئثار بالثروة.
بدوره، بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن قانون الاستثمار تجري عليه تعديلات من أجل تشجيع المستثمرين، وخاصةً أننا مقبلون على مرحلة إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن قانون الاستثمار المطبق حالياً يكبل المستثمرين، داعياً إلى حماية المنتج السوري ودعمه لتنشيط الاستثمار.